



ثلاث المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١/٧ م - برئاسة القاضي السيد  
محدث المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السادس و جابر ناصر  
حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بابان و محمد صالح القشيشي وعمر  
صالح التميمي و ممثلين شمثون في توكيلين وحسين ابو السنن المسائنين  
بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

العزيز / وزير الداخلية / اضافة لوطنيته وكيله المقدم الحقوقي سعد كريم ناظم  
العزيز عليه/ العميد حيدر محمود يومف

الإختلاف:

ذهب العدهي (العزيز عليه) لدى محكمة القضاء الإداري أنه تست إعانته  
إلى التقاضي بدرجات الامر الصادر من مديرية القطاع العدلي / عربوك العرقم  
(٥٩٣) في ٢٠٠٨/٢/٦ المستند إلى كتاب مديرية القطاع العدلي العدمة العرقم  
١١٤٧/٦٨ في ٢٠٠٨/٢/٦ والمستند إلى كتاب وزارة الداخلية / الوزارء  
لشؤون القوى العسكرية العدد ٦٣٩/٧ في ٢٠٠٨/٢/٦ في ٢٠٠٨/٢/٦ والمستند إلى  
كتاب وزارة الداخلية العدد ٦٣٩/٧ في ٢٠٠٨/٢/٦ في ٢٠٠٨/٢/٦  
وأن الاتهام جاءت ملائكة لاحكام قانون التقاضي الموحد رقم  
(٢٧) لسنة ٢٠٠٦ والمعدل رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٧ وان ان الاتهام صدر من  
جهة ليست ذات شخصية وذلك لقيامه بالدعوى عليه (العزيز) / اضافة  
لوطنيته بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٢ وقد أرجأها بت في التقاضي لمدة (٣) أشهر والسلم  
هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨ ٢٠٠٨/٥/١٨ وبعد اضطرارة ٢٠٠٨/١/٦ /قضاء اداري/ ٢٠٠٨ وبعد  
ونتيجة البرقة العحضورية الطلبية فررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ ٢٠٠٨/١٢/٢١ وبعد  
ادخال هبة التقاضي الوطنية شخصا ثالثا في الدعوى لاستبعاد منها الحكم  
بالازل العدعن عليه/ اضافة لوطنيته بالقاء إهانة المدعى (العزيز عليه) الس

القاضي واعتبره الخمسة وتحببه المضروبات . طعن (المميز) / إضافة لورثة المتوفى  
بألاخته التمييزية المترتبة على طلبها تلقيه والاشتراك العينية فيها .

لدى التقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن المعتبر ينبع من عدم صحة المقدمة التي قرر فيها شكلًا ، وكمي حفظ النظر على الحكم المعتبر وجد **الاشتراك** ومختلف للقول بذلك ان المحكمة لم تستقبل تحطيمها في الدعوى حيث كان طلبها ان تستوضج من وكيل المدعى عليه (المعتبر) عن كيفية لحالة المدعى (المعتبر عليه) على التقاعد ويكون صدور أمر الاحالة على التقاعد بخلاف نص الفقرة (خامسًا) من المادة (١) من قانون التقاعد الموحد رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٧ بدلان ان هبأة التقاعد الوطنية رفضت تزويج المعلنة التقاعدية للمدعى استناداً لل المادة المطابقة لأن عمر المدعى أقل من خمسين سنة ومرة خمسه التقاعدية تقل عن (٢٥) خمس وعشرين سنة لذلك قرر نقض الحكم المعتبر وإعادة إضماره (٢٥) الدعوى إلى محكمتها الأصلية ملتمم وعلى أن يبقى رسم المعتبر تابعاً للنتيجة

و مصدر الفرار بالاختناق

1

دیکشنری

14

— 2 —

10

三

عمره معاشر

لخته

10

1

1

متحف ملوك التسلق

كتاب المعلم

100

1

— 1 —